الدولية لا يترك أدنى مجال للشك من أن اسرائيل ستخسر في معركتها مع الرأي العام؛ وبخاصة مع الدول التي تقيم وزناً للرأي العام فيها» (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/٣/٢٨).

أما أهرون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ــ أبيب، فقد علق على سياسة حكومة بيغن تجاه المناطق المحتلة بقوله: «... الطريقة التي تسير عليها حكومة الليكود برئاسة بيغن ــ شارون، في مجال معالجتها لقضية الضفة والقطاع لن تمكننا من تنفيذ مشروع ألون، بل وستجعلنا في النهاية نتنازل عن الغالبية العظمى من المناطق، وفي أحسن الأحوال سيعدل الخط لكي يشمل المستوطنات المدنية التي تجري اقامتها على القمم الغربية لجبال الضفة الغربية» (**دافار**، ١٩٨٢/٤/٧).

كذلك حذر أ. شفاينسر، المعلق السياسي لصحيفة هآرتس، من مغبة الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة بقوله: «... رغم أن أحداث الأسبوعين الماضيين أكدت أن اسرائيل هي الخصم الأكبر لبسام الشكعة وكافة رجال م.ت.ف. في الضفة الغربية، فانها كانت كافية، أيضاً، لرسم خطوط «الجنة» ثنائية القومية التي تعمل حكومة بيغن وغوش ايمونيم على دفع الاسرائيليين إليها».

وخلص الى القول: «... اسرائيل قوية بما فيه الكفاية لفرض ارادتها على السكان العرب، غير أنها لا تملك حلاً سياسياً يرضي تطلعات المواطنين العرب، وعلى ذلك فانها لا تستطيع البدء بتسوية النزاع بين الشعبين، بينما م.ت.ف. أثبتت أنها قادرة على اثارة الاضطرابات سواء بمبادرتها، أو كرد فعل على الاستفزازات الاسرائيلية، وأثبتت أيضاً أن الاسرائيليين حصلوا على السلطة، غير أنهم لم يحصلوا على القبول بها» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٤/٢).

وفي الاتجاه نفسه، قال رفائيل فاردي، قائد المنطقة الوسطى سابقاً، «... الصراع مع م.ت.ف. صراع دائم ومستمر منذ قيامها وحتى يومنا هذا. ولهذا الصراع وجهان، الأول، القيام بالنشاط الفدائي الذي نجح الجيش الاسرائيلي وقوات الأمن في اقتلاعه بصورة كاملة تقريباً، لذا فان ما تبقى لـ م.ت.ف. هو الحلبة السياسية.

واذا أدعى شخص ما، أن المعركة الحالية هي الحاسمة مع م.ت.ف.، فان الأعمال التي تنفذها تدفع قسماً كبيراً من سكان المناطق المحتلة الى أحضان هذه المنظمة» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٥٩٦، ٢٩ و ١٩٨٢/٣/٣٠، ص ١٣).

كذلك حذر يوسي ساريد من مغبة سياسة شارون وتنبأ بفشلها حين قال: «... دون مساندة من عنصر القوة لا يمكن ادارة السياسة. لكن سياسة القوة فقط ليست سياسة أيضاً، ولم تكن في أي وقت كذلك. فلو كانت القوة قادرة على حل القضايا السياسية، وبالذات المعقدة منها، لانتصر الأميركيون في فيتنام ولظل شاه ايران حاكماً» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٦٠٤، ١٩٨٢/٨/٧، ص ١١).

القضاء الاسرائيلي يبرىء القتلة

ومن زاوية أخرى، ولكن ضمن الاطار ذاته، تحدث أمنون روبنشتاين عن تواطؤ القضاء الاسرائيلي في عملية تنفيذ سياسة سلطات الاحتلال في المناطق المحتلة. فاستعرض قانون شارون العجيب بقوله: «... إن الشرطة لم تعد تجرؤ على اجراء التحقيق، أو حتى اعتقال المتهمين بحوادث اطلاق النار والقتل، خوفاً من صدام عنيف مع المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة. ولكن هناك سبباً آخر حال دون الشرطة ودون اجراء التحقيقات. ذلك لأنه بعد اجتماع وفد جماعات غوش ايمونيم مع وزير الدفاع شارون، سارع شارون الى اصدار أمر غريب يكاد يكون قانوناً جديداً، بموجبه يسمح للشرطة باجراء التحقيقات مع الاسرائيليين المدنيين الذين يعيشون داخل اسرائيل. والهدف هنا واضح، وهو أن ليس من صلاحية الشرطة التحقيق مع المدنيين الذين يعيشون داخل المناطق المحتلة. وبذلك أنقذ شارون المستوطنين من العقاب الذي يستحقه القاتل، وشجعهم على القتل والتعرض للمواطنين العرب» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٤/٧).

وفي الاتجاه نفسه، أورد تسفي اريئيل شهادة أحد المستوطنين في الضفة الغربية، وهي دليل قاطع على تواطؤ القضاء الاسرائيلي مع سياسة شارون. اعترف هذا المستوطن ــ اسمه محفوظ لدى الصحيفة ــ قائلاً: ... أنا على سبيل المثال لا أطلق النار في الهواء وانما أقوم باطلاق النار لأقتُل. وأضاف: لقد أطلقت النار ذات مرة، وبعد ذلك توجهت الى مركز الشرطة وأخبرتهم بأن